

Financial Crises and Their Effects on the Banking Sector An Empirical Study of the COVID-19 Crisis on Selected Banks in the United Arab Emirates

Sattar J. Khalil¹, Hajar I. Mutlak^{2*}

^{1,2}Department of Banking Management Economics, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
sattar@nahrainuniv.edu.iq hajer.ibrahem098@gmail.com

Article information:

Received: 01–12– 2025
Revised: 06–01– 2026
Accepted: 18–01– 2026
Published: 25–04– 2026

Corresponding author:

Hajar I. Mutlak
hajer.ibrahem098@gmail.com



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The United Arab Emirates has established a distinguished economic and social model characterized by its ability to keep pace with rapid technological and digital transformations, as well as its continuous expansion in investment and development activities. Despite this progress, the UAE remains vulnerable to fluctuations resulting from global economic crises, including the COVID-19 pandemic, which had a substantial impact on financial markets, liquidity levels, and capital mobility.

This study examines the structural characteristics of the UAE economy and its development policies through key macroeconomic indicators, namely gross domestic product (GDP), the inflation rate, and the public debt ratio. It then analyzes the impact of the COVID-19 crisis on the UAE banking system by focusing on Emirates NBD Bank and First Abu Dhabi Bank, based on selected financial indicators, including net profit, return on assets (ROA), and return on equity (ROE).

Among the most important conclusions reached by the study is that the COVID-19 crisis revealed the resilience and efficiency of the UAE banking sector in dealing with the pandemic and achieving an early recovery. This resilience contributed to financial stability and superior profitability for both banks. However, the pace and nature of recovery differed between the two institutions. Emirates NBD Bank achieved the highest levels of profitability and return on assets, while First Abu Dhabi Bank maintained steady growth, reflecting the adoption of a long-term risk management strategy. This diversity in banks' policies contributes to the creation of a balanced banking system capable of effectively coping with crisis.

As for the key recommendations, the study emphasizes the need to strengthen the role of the banking sector in raising public awareness, as well as monitoring the damages suffered by customers in the aftermath of crises, giving due consideration to their interests, and ensuring the protection of their rights through a comprehensive set of regulatory and supportive measures.

Keywords: Financial crisis, banking sector, COVID-19 pandemic

Conclusions:

1. The UAE economy is witnessing an impressive economic diversification, and thanks to its good management and various economic policies, it is trying to get rid of the total dependence on the rentier economy.
2. The UAE continues to implement economic diversification and circular economy programs, with the aim of driving growth towards an economy based on innovation and high productivity.



3. The banking sector in the UAE is open to regional and international economic changes, which has made it more sensitive to financial crises and more affected by them.
4. Monetary and fiscal policies are usually relied on in the face of financial crises, which leads to the return of the economy to recovery and overcome these crises, especially the COVID-19 crisis.
5. As for the hypothesis, in principle it has been proven that there is a negative relationship between the financial crises and the performance of the banking sector in the UAE.

الأزمات المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي: دراسة حالة أزمة كورونا وتأثيرها على عينة من المصارف الإماراتية

ستار جبار خليل¹، هاجر ابراهيم مطلق²*

قسم اقتصاديات ادارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين، بغداد، العراق

sattar@nahrainuniv.edu.iq hajer.ibrahem098@gmail.com

المستخلص:

دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي حققت نموذجاً اقتصادياً واجتماعياً يقوم على مواكبة التغيرات التقنية والتكنولوجية ، وتوسيع دائرة الاستثمار والتنمية ، ومع ذلك فهي معرضة الى تقلبات الأزمات الاقتصادية العالمية ، ومن بينها أزمة (كورونا) التي كان لها تأثيراً كبيراً على الأسواق والسيولة وحركة رؤوس الأموال هذا البحث يتناول دراسة السمات الهيكلية للاقتصاد الإماراتي وسياساته التنموية من خلال (الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم ، نسبة الدين العام) ، ثم دراسة انعكاسات الأزمة على النظام المصرفي الإماراتي من خلال (بنك الامارات دبي الوطني ، وبنك أبو ظبي الأول) اعتماداً على بعض المؤشرات المالية (صافي الربح والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) .

ومن أهم الاستنتاجات التي انتهى إليها البحث : كشفت الأزمة أن القطاع المصرفي الإماراتي يتميز بالمرونة والكفاءة في التعامل مع أزمة كورونا والتعافي المبكر منها، مما شجع على هذا الاستقرار الأمني والتفوق الربحي للمصرفين، إلا أن التعافي كان مختلفاً للمصرفين إذ تمكن بنك الإمارات دبي الوطني من تحقيق أعلى معدلات الربحية والعائد على الأصول، وأما بنك أبو ظبي الأول حافظ على نموه الثابت مما يعكس استخدام سياسة إدارة المخاطر على المدى الطويل وان هذا التنوع بين سياسات المصارف يخلق نظاماً متوازناً قادر على التعامل مع الأزمات بسهولة. أما أهم التوصيات : تعزيز دور القطاع المصرفي بما يسهم في زيادة الوعي المجتمعي ، ومتابعة الأضرار التي لحقت بالعملاء بعد الأزمات والاهتمام بمصالحهم وضمان حقوقهم من خلال حزمة الاجراءات .

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية ، القطاع المصرفي ، أزمة كوفيد19

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2025-12-01
- تاريخ ارسال التعديلات: 2026-01-06
- تاريخ قبول النشر: 2026-01-18
- تاريخ النشر: 2026-04-25

*المؤلف المراسل:

هاجر ابراهيم مطلق

hajer.ibrahem098@gmail.com



هذا العمل مرخص بموجب

المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي

(CC BY 4.0)

المقدمة:

إن الأزمة المالية على الرغم من اختلاف حجمها وأسبابها إلا أنها من أكثر الأزمات التي كان لها أثراً على اقتصاديات الدول ، وكانت أزمة كورونا في 2020 من أخطر الأزمات المالية ، وقد أثرت في الدول المتقدمة بشكل مباشر عن طريق البنوك وأسواق المال ، وأما الدول النامية فقد أثرت عليها بشكل غير مباشر من خلال انخفاض النمو وقلة الطلب على السلع .
تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي حققت نموذجاً اقتصادياً واجتماعياً يقوم على مواكبة التغيرات التقنية والتكنولوجية وتوسيع دائرة الاستثمار والتنمية ، وعلى الرغم من أن الإمارات تمتلك مركزاً مالياً قوياً، إلا أنها معرضة شأنها شأن بقية الدول لتقلبات الأزمات الاقتصادية العالمية ، ومن بين الأزمات المالية التي كان لها تأثيراً كبيراً على الأسواق والسيولة وحركة رؤوس الأموال، أزمة كوفيد-19 (كورونا) وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية .
مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في المخاطر والانعكاسات السلبية للأزمات المالية في القطاع المصرفي وأحياناً تباطؤ السياسات الاقتصادية أزاء هذه الأزمات .

اهمية البحث: تتأتى أهمية البحث من خلال موضوعه وما يتناوله من التعريف بالأزمات المالية نظراً لحدوثها المتكرر واثرها السلبي ، وتحديد انعكاساتها على القطاع المصرفي الإماراتي الذي يشهد تنوعاً اقتصادياً وقطاعاً مصرفياً متطوراً ومنفتحاً على المنظومة الاقتصادية العالمية .

فرضية البحث: اعتمد البحث على فرضية مفادها : وجود علاقة سلبية بين الأزمات المالية وأداء القطاع المصرفي في الامارات العربية المتحدة .

اهداف البحث: يستهدف البحث ما يأتي :

1. التعرف على الأزمات المالية وأسبابها .
2. التعرف على انعكاسات الأزمات المالية في القطاع المصرفي الإماراتي .
3. تقديم عدد من التوصيات كمقترحات لمعالجة الآثار السلبية للأزمات المالية .

- منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي أو الاستنتاجي لأنه منهج يبني اليقين لكونه ينطلق من الواقع لدراسة المشكلة بشكلها العام حيث تعاني منها الاقتصادات المختلفة، ومن ثم الانطلاق منها لمعالجة المشكلة بشكلها الخاص على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة.
- الحدود المكانية والزمانية: الحدود المكانية، تم تحديدها في دولة الامارات و أما الحدود الزمانية، فقد تم تحديدها بالمدة 2017-2023، كمرحلتين ما قبل أزمة كورونا في العام 2020 وما بعدها.
- هيكلية البحث: بغية تحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، جاء الأول بعنوان (الأزمات المالية: الجانب المفاهيمي والإطار النظري)، بينما جاء الثاني تحت عنوان (السمات الهيكلية للاقتصاد الإماراتي وسياساته التنموية)، وأخيراً كان المبحث الثالث (انعكاسات الأزمة على النظام المصرفي الإماراتي)، ثم أختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات وبعدها المصادر التي اعتمد عليها تحقيقاً للأمانة العلمية.

مستقراً، وليس هناك الوقت لتفادي هذه المخاطر والتغيرات الجديدة أو التعامل معها (علوان، 2012:23). كذلك يمكن تعريفها على أنها: واقعة تحدث بطريقة مفاجئة غير متوقعة، فتثير التساؤلات وتؤثر على الأهداف الأساسية للمؤسسة مما يعرضها لخسائر فادحة من ناحية مادية كما تؤدي الى تشويه سمعتها. (Salvador & Ikeda, 76:2018).

ثانياً: مفهوم الأزمة المالية

هناك العديد من التعاريف لهذا المفهوم، يمكن تناول بعضها على النحو الآتي:

- الأزمة المالية: هي حالة من الاضطراب المالي، تواجه العديد من الأسواق المالية فتعرضهم الى حدوث مشاكل في السيولة، ومن هذه الأزمات هي (أزمة العملة، أزمة الديون، الأزمة المصرفية) وأن هذه الأزمات تدعو الجهات المعنية الى ترك السياسة التي يتبعوها واتباع برامج إصلاحية وإعادة جدولة الاقتصاد (مكاوي، 2021:13).

- الأزمة المالية: خلل يحدث بشكل مفاجئ في الأسواق المالية ينتج عنه مشاكل، وعدم اتخاذ القرارات الصائبة من قبل الأفراد في الأسواق، وبذلك تصبح الأسواق المالية غير مؤهلة لتوجيه الموارد المالية بشكل مثمر الى الأشخاص الذين يرغبون في الاستثمار الذي يحقق إنتاجية عالية (17:1996, Mishkin).

- الأزمة المالية: الفشل الذي تتعرض له المؤسسات المالية نتيجة انهيار الأسواق المالية، وأن هذا الانهيار يؤدي الى الانخفاض في معدلات السيولة، والانخفاض في مستوى قيم الأصول المالية، وارتفاع حجم المضاربة النقدية ومن ثم انهيار النظام المالي¹ (pop,2009:55).

من ذلك يتبين أن الأزمة المالية: خلل مفاجئ يصيب النظام المالي، ناتج عن خلل متراكم والتامين للمرافق أي نظم المدفوعات لتمويل الأنشطة التجارية.

في السياستين المالية والنقدية، يكمن في انعدام السيولة، والتراجع في القيمة السوقية للأصول، وفقدان الثقة وعدم استقرار العلاقة بين الإنتاج والتمويل، وقد تتجاوز الأزمة الأسواق المالية وتمتد الى الاقتصاد ككل.

ثالثاً: الإطار النظري للازمات المالية

تعد الأزمة المالية من الظواهر الاقتصادية التي تترك إثراً عميقاً في الاقتصاد العالمي، فهي ليست أحداثاً عابرة، بل

المبحث الأول: الأزمات المالية: الجانب المفاهيمي والإطار النظري

يمكن القول أنه في البحث العلمي من الضروري الاهتمام بتحديد المفهوم وتناول بعض جوانبه النظرية، من أجل أن يكون البحث واضحاً ومعبراً عن فحوى البحث بشكل واضح وشامل وموضوعي، كما أن تناول الجانب النظري إنما يشير الى التراكم العلمي، فالبحث لا يتم من فراغ أو في فراغ، كونه جهداً علمياً منظماً.

تعد الأزمة المالية من الظواهر الاقتصادية التي تحدث تأثيراً على نطاق واسع في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدول، وتساهم هذه الأزمة في خلل جوهري في الأسواق المالية، مثل الانهيار في السوق المالي، الانكماش الاقتصادي، الإفلاس في المؤسسات المصرفية، مما يؤدي الى الزيادة في معدلات الفقر والبطالة والتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الأزمة

يمكن القول أن الأزمة بمثابة مرحلة انتقالية لدى كل فرد أو مجتمع بغض النظر فيما إذا كان قد تعرض لأزمة ما أو لم يتعرض، أما يجب أن يكون مستعداً للتصدي لهذه الأزمات في أي وقت، من أجل تفادي عواقبها، ويمكن تناول مفهوم الأزمة على النحو الآتي:

1. من الناحية اللغوية)

إبراهيم وآخرون، 1989:16)

(أزم) على الشيء _أزمأ: عَضَّ بالفم كله عضاً شديداً، يقال: أزم الفرس على اللجام.

وأزم فلان على كذا: لزمه وواظب عليه. وأزمت عليهم السنة: أشدت قحطها.

(تأزم): أصابته أزمة.

(المأزم): الطريق الضيق بين جبلين. (ج) مأزم.

(الأزمة): الشدة والقحط.

(الأزمة_الأزمة): الضيق و_الشدة.

يقال: أزمة مالية، وأزمة سياسية، وأزمة مرضية.

2. من الناحية

الاصطلاحية

تعرف الأزمة بأنها: التغيرات التي تحدث بشكل مفاجئ وترافقها العديد من المخاطر التي تؤثر على المجتمع بعد أن كان

1 النظام المالي: هو مجموعة من الأسواق والمؤسسات التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل جمع الأموال للاستثمار

ج. السلبيات في النظام الإداري : أن ضعف خبرة الإدارة العليا في الوحدات الاقتصادية (كما في المصارف) من الأسباب الرئيسية للأزمة المصرفية ، وأن أي عملية تعديل أو تغيير في المنصب الإداري أو إعادة الهيكل المصرفي قد فشلت في تجنب حدوث الأزمات أو الحد من أثرها، جراء اعتماد الطرق التقليدية في اتخاذ القرار ، وذلك بسبب النظم المحاسبية، الضعف في الرقابة المصرفية، قلة الاستعداد لمواجهة الأزمات أو الحد من آثارها (عواد واحمد، 2019:232).

ح. التدخل الحكومي وعلاقته بالقروض: يؤثر هذا التدخل على معدلات الكفاءة والربحية ويعرضها للانخفاض، وحيث أن القروض الممنوحة من قبل الحكومة أكثر من القروض الممنوحة من قبل القطاع الخاص ، دون الأخذ بعين الاعتبار الجدارة الائتمانية للمقترضين ، ونتيجة لذلك فإن أداء البنوك الحكومية أقل كفاءة مقارنة بالبنوك الخاصة، أما في ما يتعلق بالتركيز الحاد على الإقراض أي أن تعرض المقترضين للفشل والتعثر يمكن أن يؤدي الى خسائر فادحة للبنوك، أي تتجاوز حجم رأسمالها مما يؤدي الى تعرضها الى مخاطر جسيمة مالية (حمزة، 2012:13).

خ. سياسة سعر الصرف : تحدث أزمة العملة عند تعرض البنك المركزي الى النقص في الاحتياطي من النقد الأجنبي، والارتفاع في سعر الفائدة المحلي، ومما يزيد من التعقيد في الأزمة المالية عندما يكون سعر الصرف ثابتاً ، أما في حالة سعر الصرف المرن، فإن حدة الأزمة وتأثيرها أقل ضرراً على القطاع المصرفي (علي، 2021:54). فقد كان سبب أزمة المكسيك في العام 1994 خفض قيمة البيزو من قبل الحكومة بما يقارب (50%) من قيمته بعد أن استنزفت عملاتها الأجنبية كافة ، بسبب ارتفاع نسبة الدين الخارجي القصير الأجل ، وتعرض اقتصاد المكسيك الى الانكماش الحاد (Sachs, Tornell, & Valasco, 1996, p.265)، وكذلك أزمة الأرجنتين في العام (2002/2001) نتيجة ربط البيزو بالدولار الأمريكي ، مما أدى الى الضعف في النمو الاقتصادي وتراكم الديون الخارجية الضخمة ، والزيادة في حجم البطالة والفقر ومن ثم انهيار النظام المصرفي (Serven & Perry, 2005, 439-440).

1. آلية انتشار الأزمات المالية

تبدأ الأزمة المالية في جزء من المتغيرات المالية ، وتنتشر بسرعة كبيرة في النظام المالي من خلال آليات متعددة ، ويمكن توضيح هذه الآليات على النحو الآتي : (بن ساعد، 2009: 62-63).

- الألية (1) : تمثل هذه الألية انتقال أزمة الديون من سوق السندات والقروض الى القطاع المصرفي، فيؤدي الى حدوث الأزمة المصرفية، على سبيل المثال، عدم القدرة لدى البعض من الدول على تسديد الديون التي عليها قد يتسبب في عدم قدرة أسواق السندات على تخصيص رؤوس الأموال بكفاءة بين الدول، وان هذا الوضع يؤثر على البنوك من خلال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، كما حدث سابقاً في أزمة الديون في 1982.
- الألية (2) :تمثل هذه الألية الحالة العكس للألية الأولى، في حالة تعرض البنوك الى الإفلاس سيؤدي الى تقليص في حجم القروض المقدمة الى المدنيين، مما يعرضهم الى

تعكس الاختلال الهيكلي في النظم الاقتصادية والأسواق المالية ، ومن هنا يبرز أهمية الإطار النظري من أجل المحاولة لفهم وتحليل الأزمات المالية، إذ يساهم في تقديم أساس منهجي وعلمي ويعمل على تفسير الظواهر التابعة لها .

1. أسباب الأزمات المالية

من خلال دراسة قام بها صندوق النقد الدولي عام 1970 ، تبين أن العالم عرف (125) أزمة مصرفية (نظامية) ، وهناك عدد من الأسباب الشائعة للأزمات المالية منها : الصدمات الاقتصادية المفاجئة مثل الكوارث سواء كانت طبيعية أو سياسية ، والمعتقدات غير العقلانية التي تدفع أصحاب الأصول الى رفع الأسعار بسبب رغبتهم المفرطة دون أي تردد أو خوف ، ويمكن أن نتناول الأسباب على النحو الآتي (Askari & Mirakhor, 2015:19) :

- أ. عدم الاستقرار الكلي: يعد عدم الاستقرار في شروط التبادل التجاري من اهم مصادر الأزمة الخارجية ، لاسيما عند الانخفاض في شروط التجارة، كما يعد التقلب في سعر الفائدة العالمي من أسباب الازمة المالية ، أي أن التغيير في سعر الفائدة لا يؤثر فقط على تكاليف الاقتراض، وإنما يمتد أثره الى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه المجتمعات ومدى الجاذبية لها. أن ما بين 50-67% من تدفق رؤوس الأموال الى ومن المجتمعات النامية خلال مدة التسعينات كان السبب المباشر لهذا التقلب في سعر الفائدة العالمي(نجاه ، 2016:43).
- ب. الاضطراب في القطاع المالي : شهدت الدول في جنوب شرق آسيا خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين توسعاً ملحوظاً في القطاع المالي ، تزامناً مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي، بدون اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان الاستقرار ، علاوة على الهشاشة في الأطر القانونية ، والتدفق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية والتوسع في الإقراض ، إذ أن التوسع الائتماني يركز على قروض معينة مثل القروض العقارية والاستهلاكية، كما في الأزمة المالية في كوريا الجنوبية ، أو للقطاع التجاري أو الصناعي مثل الأزمة المالية في تايلاند ، وقد امتدت الظاهرة الى الدول المتقدمة أيضاً مثل النرويج واليابان وفنلندا والسويد والولايات المتحدة (نعمة، 2022:69).
- ت. الارتفاع في الكفاءة المالية للاقتصاد : تستجيب السلطات بتقديم السيولة في القطاع المصرفي من أجل الحفاظ على أسعار الفائدة المنخفضة، على الرغم من مدى تأثيرها السلبي على العملة، في الوقت الذي يعاني فيه القطاع المصرفي من النقص في السيولة مع تمتعه بالكفاءة العالية، أي أن هذا النظام يؤدي الى القلق المالي حتى لو لم يتعرض الى أي صعوبة مالية واضحة (الصائغ والليلة، 2017:377).
- ث. الضعف في نظام الرقابة والإفصاح : أن الإجراءات في الإفصاح المحاسبي عديمة الشفافية والإطار التشريعي غير الكافي، يؤدي الى التدهور في معدل الربح وهذا الخلل يحد من قدرة إدارة البنوك من التقييم الصحيح ، مما يؤدي الى ارتكابهم للأخطاء نتيجة عدم توفر المعلومات الموضوعية والدقيقة، إذ يؤدي الى الارتفاع في تكاليف الإقراض، وتشير الدراسات أن أكثر من (28) دولة كان السبب المباشر لحدوث الأزمات فيها هو النقص في الرقابة الفعالة على المصارف (الأسدي وكاظم، 2016:52).

تذكرنا بالأزمة المالية التي حدثت في عام 1929 وأزمة الأسواق المالية في وول ستريت التي انتقلت الى المصارف، وكانت المصارف على علم في السيولة التي حدثت نتيجة سحب المودعين الى أموالهم من جهة وانخفاض حجم الأصول المالية للمصارف من ناحية أخرى بسبب التدخل من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي .

- الألية (11، 12): تمثلان هذه الألية تنتقل الأزمة من سوق الصرف الأجنبي الى أسواق المال والعكس، على سبيل المثال عندما تنخفض قيمة العملة، سوف يتعرض المستثمرون الأجانب الى حالة من الهلع ويقبلون في التخلي عن أصولهم المالية المقومة بتلك العملة .

المبحث الثاني : السمات الهيكلية للاقتصاد الإماراتي وسياساته التنموية

تمتلك دولة الإمارات تجربة تنموية ناجحة في مختلف مجالات الدولة ، جراء قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام، والاحتياطات المالية الضخمة، والصناديق السيادية ، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ، بحيث مكنها ذلك من التصدي لتداعيات الأزمات المالية العالمية، بمرونة وكفاءة (المجلس الوطني للإعلام، 2016، 58) .

وتتسم السياسة الاقتصادية فيها بوجود إنفاق حكومي مستدام على البنية التحتية ، يصل الى ما نسبته (3,8%) من إجمالي الموازنة العامة ، وتعكس هذه السياسة توجه الدولة نحو دعم التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة الإنفاق العام (عطية، 2025، 89) . كما استمرت في تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي ، والاقتصاد الدائري² ، بهدف قيادة النمو نحو اقتصاد قائم على الابتكار والإنتاجية العالية ، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي نحو (72,3%) خلال العام 2021، وهو ما يعكس نجاح الدولة في تقليل اعتمادها على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل القومي ، وأسهمت هذه البرامج في تخفيف آثار الصدمات الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (طه، 2022، 144) .

وبناءً على ما تقدم، سيجري تحليل ثلاثة مؤشرات أساسية لتوصيف الأداء الاقتصادي خلال المدة (2017-2023)، وعلى النحو الآتي :

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي

يمكن دراسة واقع الناتج المحلي الإجمالي تحديداً للاقتصاد الإماراتي من خلال ثلاث مدد زمنية لأغراض دراسة التطور ثم المقارنة العلمية بين السنوات التي يتناولها الجدول المذكور كلما تطلب هذا الأمر اعتماداً على الجدول (1) في أدناه :

1. المدة 2017 - 2019

تُعد هذه المدة معبرة عن مستوى نمو معتدل في الناتج المحلي الاجمالي ، يعكس بيئة نفطية مستقرة وضعفاً طفيفاً في النشاط الاقتصادي، حيث يُلاحظ وجود نمو طفيف، إذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو (1200) مليار درهم في العام

الإفلاس ، كما حدث في الولايات المتحدة في عام 1929، إذ تعرضت الى أزمة مصرفية أدت الى انخفاض حجم رؤوس الأموال المعروضة للمدينين، وعجز سوق السندات عن تعويض النقص الذي حدث في القروض المصرفية ، ويرجع ذلك الى التراجع في حجم التداول والانخفاض في أسعار الموجودات .

- الألية (3) : تمثل هذه الألية أن عدم الاستقرار الذي يحدث في أسعار الصرف من الممكن أن يؤدي الى حدوث تقلبات في أسواق السندات ، أي أن المستثمرين يتخلون عن الاستثمار بالعملة المحلية ويستثمرون بالعملة الأجنبية
- الألية (4) : تمثل هذه الألية أن تعرض المدينين الى الإفلاس، قد يسبب للمستثمرين حالة من الذعر ولاسيما الأجانب ، هذا ما يدفعهم الى بيع السندات المحلية مما يؤدي الى الزيادة في حجم السندات المحلية المعروضة في الأسواق ، مما ينتج عنه تقلب في أسعار صرف العملة المحلية بسبب السندات المعروضة للبيع بشكل كبير .
- الألية (5) : أن النظام المصرفي يتعرض لتقلبات في حالة انخفاض قيمة العملة أو توقع انخفاضها، لاسيما عندما يقوم المودعون بسحب ودائعهم من أجل تحويلها الى العملة الأجنبية، من أجل تفادي الخسائر الرأسمالية التي يتعرض لها المصرف وهذا ما يعرف بالأزمة المصرفية، ويمكن للمصرف التعافي من الأزمة ، إذا كان يمتلك الأصول المالية بدل عن السيولة .
- الألية (6) : تمثل هذه الألية أن البنوك التي عليها ديون من خارج الدولة سوف يعرضها الى الإفلاس، أي أن الوكلاء الذين يمارسون الأعمال التجارية مع الخارج سوف يتعرضون الى سجل خسائر في الصرف ، وان هذه الفرضية تبدو أنها غير محتملة ، أن آلية انتشار الأزمات ظاهرة متكررة ، من المحتمل أن أزمة الإفلاس في البنوك وأزمة السيولة تحدث نتيجة أزمة أسعار الصرف وأزمة الديون ، وليس العكس .
- الألية (7، 8) : تمثل هذه الألية انتقال الأزمة من أسواق الأسهم الى أسواق السندات ، وان الاستثمار في السندات يعد البديل عن الاستثمار في الأسهم ، ويمكن دراسة العلاقة بين انتشار الأزمة المالية وحدث العدوى من خلال التطرق الى الأزمة المالية التي حدثت عام 1987 ، إذ يوضح الانخفاض الحاد في أسعار السندات ، ففي الأسواق المالية يكون العائد على السندات الحديثة اعلى من العائد على السندات القديمة ، أي أن العائد من السندات الحديثة اعلى من الأسهم لذلك يفضل المستثمرون الاستثمار في السندات الحديثة الإصدار نيابة عن الأسهم .
- الألية (9، 10) : تمثل هذه الألية انتقال الأزمة من الأسواق المالية الى أزمة مصرفية أو العكس، حيث أن العديد من المصارف يعتبرون متعاملين في أسواق المال مثل ، التجار في أسواق المال ، الوسطاء الماليين ، وأن الألية رقم (9)

حلقة مغلقة يقلل من إنتاج النفايات والتلوث [وانبعاثات الكربون](#)، وهو السبب الرئيس لتغيير المناخ .

² الاقتصاد الدائري : نموذج اقتصادي يهدف إلى القضاء على النفايات وتعزيز [الاستدامة](#) من خلال إعادة الاستخدام وكفاءة استخدام الموارد . من خلال والإصلاح إعادة التصنيع وإعادة التدوير، ينشئ هذا النموذج نظام

يقارب (5%) سنوياً، ما يعكس استقرار الاقتصاد الإماراتي واستمرار الاستثمارات في قطاعات النفط والغاز، والخدمات، والتجارة .

2017، وارتفعت الى (1260) مليار درهم في العام 2018 ، ثم وصلت إلى (1323) مليار درهم في العام 2019 ، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة نمواً مستقراً بمعدل

الجدول (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم (CPI) ونسبة الدين العام في الامارات العربية المتحدة للمدة 2017-2021

السنة	الناتج الاجمالي المحلي		معدلات التضخم (CPI)		الدين العام	
	قيمة الناتج (مليار درهم SAR)	النمو السنوي %	معدل التضخم (%)	التغير عن العام السابق (%)	قيمة الدين العام (مليار درهم)	نسبة الدين إلى الناتج المحلي (%)
2017	1200	-	1,97	1,62	302	21,6
2018	1260	5,0	3,07	1,97	362	21,3
2019	1323	5,0	-1,93	3,07	454	26,8
2020	1257	5,0	-2,08	1,93	665	41,3
2021	1340	6,6	-0,01	2,08	593	36,3
2022	1410	5,2	4,83	0,01	592	32,0
2023	1480	5,0	1,63	4,83	617	32,4

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

countryeconomy.com+3iiab.me+3en.wikipedia.org+3en.wikipedia.org

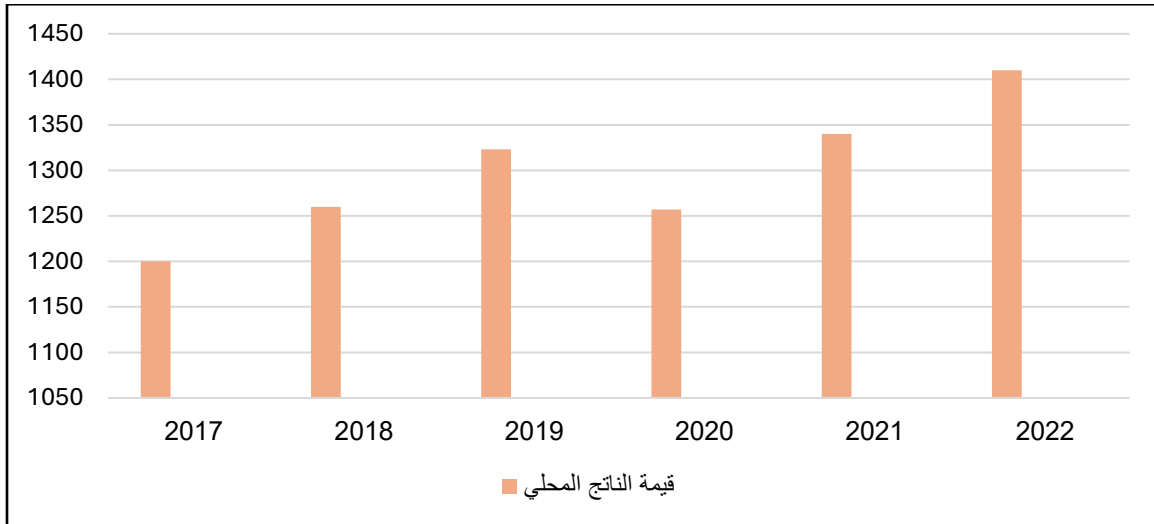
قطاعي السياحة والتجارة، وقد عملت دولة الإمارات خلال هذه المدة على تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، مما عزز فرص النمو المستدام، أما في العام 2023 فقد تميز الاقتصاد بنمو ثابت، إذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (1480) مليار درهم، مع تحقيق نمو حقيقي بلغ (1,63%)، مدفوعاً بقطاعات غير نفطية مثل السياحة والتجارة والخدمات المالية (المصرف المركزي لدولة الإمارات، 2023، ص 13) .

ونجد أن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي تُظهر أن الاتجاه العام خلال المدة من 2017 إلى 2023، كان اتجاهًا تصاعدياً وإيجابياً، حيث بدأ الناتج المحلي بقيمة (1200) مليار درهم في العام 2017، ووصل إلى (1480) مليار درهم في العام 2023، وهو أعلى مستوى خلال المدة المدروسة، ويُعزى هذا الاتجاه الإيجابي إلى الخطط التنموية الطموحة التي تنتهجها دولة الإمارات، والتي تعزز من استدامة النمو الاقتصادي .

كما يتضح أن الاقتصاد الإماراتي يتمتع بدرجة عالية من المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كورونا، وذلك بفضل اعتماده على قطاعات اقتصادية متنوعة تشمل النفط، والخدمات، والسياحة، والتكنولوجيا، وهو ما يُعد مفتاح الاستقرار والنمو المستقبلي، وعلى الرغم من تذبذب الناتج الإجمالي الاسمي في بعض الفترات، فإن نسب النمو الحقيقية خلال الأعوام 2021-2023 تشير بوضوح إلى قدرة الاقتصاد الإماراتي على التعافي السريع ومواصلة مسار التنوع الاقتصادي، مما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق توازن مستقبلي مستدام .

2. العام 2020 تُعد سنة 2020 استثنائية اتسمت بالانكماش الاقتصادي نتيجة جائحة كوفيد-19، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (1257) مليار درهم، بانخفاض قدره (5%)، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة إغلاق العديد من القطاعات والخدمات، وانخفاض إنتاج النفط، كما تأثر الاقتصاد العالمي عامة، والاقتصاد الإماراتي خاصة، بتراجع الطلب العالمي على النفط وتوقف بعض القطاعات الحيوية مثل السياحة والتجارة الدولية، وعلاوة على هذا، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (5%)، ما يعكس التأثير المباشر للجائحة على الأداء الاقتصادي العام .

2. المدة 2021 - 2023 تتسم هذه المرحلة بمرحلة الانتعاش القوي، حيث تعافى الاقتصاد الإماراتي وعاد إلى النمو بشكل ملحوظ بنسبة (6,6%) نتيجة تخفيف القيود الصحية وعودة النشاط الاقتصادي تدريجياً، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (1340) مليار درهم في العام 2021، واستمر النمو في العام 2022 ليصل إلى (1410) مليارات درهم، مدعوماً بعودة النشاط في قطاعي السياحة والنفط، كما ساهمت التحولات الرقمية والتوسع في القطاع غير النفطي في تعزيز النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة الأداء العام . واستمر النمو خلال العامين 2022 و2023 بوتيرة ثابتة تجاوزت (5%)، مدعوماً بالاستقرار السياسي وزيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة، إلى جانب التوسع في



الشكل (2) الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات للمدة 2022-2017
المصدر: بيانات الجدول (1)

قدرة الاقتصاد الإماراتي على الحفاظ على استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة المرتبطة بالأزمة الصحية العالمية ، وهذا يُظهر متانة السياسات النقدية والمالية التي اتبعتها الدولة في مواجهة الأزمة.

3. المدة بين 2021 - 2023

من الجدول (1) والشكل (3) يلاحظ أن المدة الممتدة بين عامي 2021 و2023 شهدت تحولات واضحة في مسار معدلات التضخم، ومع بداية تعافي الاقتصاد الإماراتي والعالمي من تداعيات الجائحة، بلغ معدل التضخم نحو (0,01%) في العام 2021، ثم ارتفع معدل التضخم إلى (4,83%) في العام 2022، متأثراً بالتعافي الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على السلع والخدمات، إلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية عالمياً.

وفي العام 2023، بدأت معدلات التضخم بالتراجع التدريجي، ولاسيما بعد الإجراءات والسياسات التي اتبعتها المصرف المركزي الإماراتي من أجل احتواء التضخم وضمان استقرار الأسعار، إذ بلغ معدل التضخم نحو (1,63%) في العام المذكور ، مما يدل على عودة التوازن إلى الأسواق المحلية . كما أن السياسات الحكومية كانت بمثابة استجابة فعالة لهذه التطورات، بدءاً من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، مروراً بإجراءات الإنعاش الاقتصادي عقب الجائحة، وصولاً إلى السياسات النقدية الانكماشية ، وتُظهر هذه التجربة قدرة الاقتصاد الإماراتي على الموازنة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، وهو ما يعكس كفاءة الإدارة الاقتصادية والسياسات المالية في الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للنمو المستدام .

ثانياً : معدل التضخم السنوي

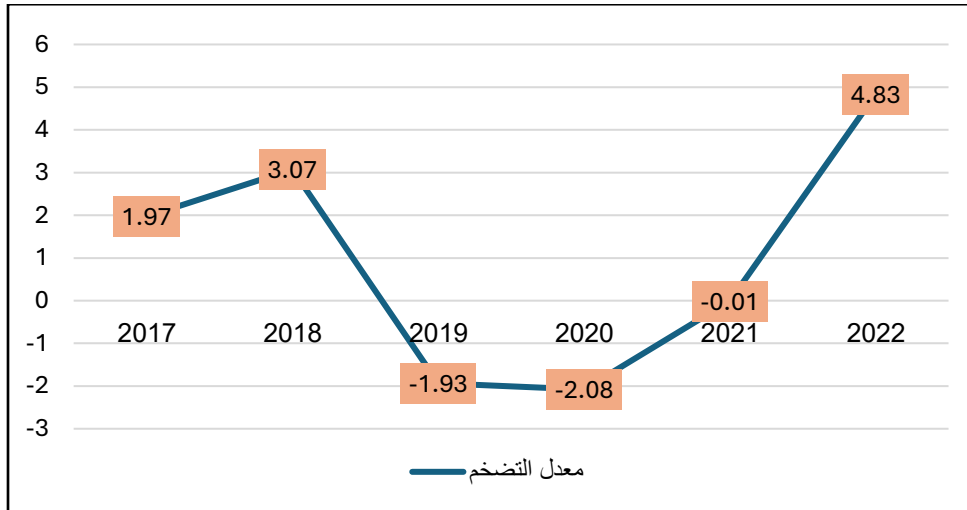
تشير البيانات الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2023 إلى وجود حالة عدم استقرار في معدلات التضخم في دول المنطقة، ويمكن تفسير وتحليل العلاقة بشكل وصفي فيما يتعلق بمعدلات التضخم في الاقتصاد الإماراتي وفق الآتي:

1. المدة 2017 - 2019

تنسجم هذه المدة بارتفاع معتدل في معدلات التضخم، حيث شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة زيادة ملحوظة في معدل التضخم الذي ارتفع من (1,97%) إلى (3,07%) في العام 2017 ، ويُعزى هذا الارتفاع إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة بمقدار (5%) في شهر يناير من العام 2018، علاوة على ارتفاع أسعار النفط ، غير أن معدلات التضخم تراجعت إلى (-) (1,93%) في العام 2019 ، نتيجة تباطؤ الطلب العالمي وزيادة العرض في الأسواق، مما أدى إلى دخول الاقتصاد الإماراتي في مرحلة انكماش سعري ، ويُلاحظ خلال هذه المدة أن معدلات التضخم شهدت تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض دون استقرار نسبي (تقرير Focus Economics للبيانات 2023 و2024، ص 3) .

2. العام 2020

على الرغم من التأثيرات الكبيرة التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، فإن معدلات التضخم في دولة الإمارات خلال العام 2020 أظهرت استقراراً نسبياً في الأسعار، وقد بلغ معدل التضخم خلال هذا العام نحو (2,08%) ، أي أن الأسعار انخفضت بنحو طفيف، مما يعكس



الشكل (3) معدل التضخم في الامارات للمدة 2022-2017
المصدر: بيانات الجدول (1)

الإففاق العام لمواجهة تداعيات الجائحة، ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة، ولاسيما في ظل تراجع الإيرادات النفطية وضعف النمو الاقتصادي، كما يُذكر أن الإمارات كانت قد أعلنت في العام 2019 عن إصدار السندات الاتحادية في العام 2020³، من أجل دعم القطاع المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية المحلية، وقد أظهرت الإدارة المالية الإماراتية كفاءة عالية بعد العام 2020، إذ اتجهت نحو تقليص العجز المالي وإعادة التوازن إلى المالية العامة، مما أدى إلى تراجع نسبة الدين تدريجياً بعد ذروة الجائحة.

المدة بين 2021 - 2023

شهدت هذه المدة تحسناً تدريجياً في المؤشرات المالية، حيث بدأت نسبة الدين العام في الانخفاض التدريجي مع تعافي الاقتصاد الإماراتي وعودة النشاط الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات غير النفطية، ففي العام 2021، بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (36,29%)، ثم انخفضت إلى (32,06%) في العام 2022، واستقرت تقريباً عند (32,44%) في العام 2023، وتشير هذه الأرقام إلى تحسناً ملحوظاً في إدارة الدين العام، مما يعكس قدرة الحكومة على ضبط الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل، أما من حيث القيمة المطلقة، فقد انخفض الدين العام في العام 2021 إلى (593) مليار درهم بانخفاض قدره (10,8%)، واستقر في العام 2022 عند (592) مليار درهم، ثم شهد ارتفاعاً طفيفاً في عام 2023 ليصل إلى (617) مليار درهم مع استقرار نسبة الدين عند نحو (32,4%) (Statista، 2024). وينبغي الإشارة إلى أن معدلات الدين العام خلال المدة المدروسة قد اتخذت مساراً تصاعدياً من العام 2017 حتى العام 2019، إذ ارتفعت من (302) مليار درهم إلى (454) مليار درهم، ثم قفزت بشكل حاد لتصل إلى (665) مليار درهم في العام 2020 نتيجة تداعيات الجائحة، غير أن التحسن

ثالثاً: نسبة الدين العام

تشير البيانات المنشورة في منصة Statista إلى التطور الحاصل في حجم إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2017-2023)، ومن خلال المعطيات المتوافرة في الجدول (1) يمكن تفسير وتحليل العلاقة بشكل وصفي لما يتعلق بالاقتصاد الإماراتي وحسب المدة الزمنية المحددة على النحو الآتي:

1. المدة 2017 - 2019

تنسجم هذه المدة بحدوث زيادة تدريجية في حجم الدين العام، إذ ارتفعت القيمة المطلقة للدين من (302) مليار درهم في العام 2017 إلى (454) مليار درهم في العام 2019، مما يعكس زيادة في الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والبنية التحتية، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في حجم الدين، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد ارتفاعاً كبيراً، حيث ارتفعت من (21,6%) إلى (26,8%) فقط، وهو ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي كان مواكباً نسبياً لزيادة الاقتراض الحكومي، كما تعكس هذه الأرقام اتباع الدولة لسياسة مالية أكثر حذراً وارتزاناً، حيث استخدمت الحكومة أدوات الدين العام كوسيلة لدعم النمو التنموي والاستثماري مع المحافظة في الوقت ذاته على مستوى منخفض نسبياً للدين العام.

2. العام 2020

يمثل عام 2020 نقطة تحول في مسار الدين العام في دولة الإمارات، وذلك نتيجة الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي طالت الاقتصاد العالمي بأسره، فقد شهدت الدولة قفزة حادة في حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت قيمة الدين نحو (665) مليار درهم، فيما وصلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي إلى (41,3%)، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، ويُعزى هذا الارتفاع إلى توسع الحكومة في

³ وذلك استناداً إلى المرسوم الاتحادي رقم (9) لسنة 2018 بشأن الدين العام والذي يتيح للحكومة الاتحادية إصدار السندات السيادية.

والمصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والوساطة المالية (<https://ar.wikipedia.org/wiki/الأصول>). وكان أداء البنك خلال الأزمة 2020 (جائحة كوفيد-19) وما بعدها، قد واجه تحديات كبيرة في بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب وعدم اليقين، إلا أنه نجح في تطبيق سياسة مالية وإدارية رشيدة مكنته من تجاوز الأزمة وتقليل أثارها السلبية، حيث عمل البنك على تخفيف الأعباء المالية على العملاء من خلال تأجيل الأقساط وتقديم تسهيلات تمويلية مرنة، كما حافظ على استقرار مؤشرات السيولة والربحية، ولغرض تقييم أثر الأزمة على أداء البنك، تم اختيار أربعة مؤشرات مالية رئيسية (صافي الربح، إجمالي الأصول، العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية) خلال المدة من 2017 إلى 2023، وسيتم إجراء قراءة اقتصادية تحليلية لتلك المؤشرات في ضوء تأثيرات الأزمة ومدى التعافي منها. في ضوء ما أشارت إليه التقارير الصادرة عن بنك الإمارات دبي الوطني، والتي تم تبويبها في الجدول (2) في ادناه، يمكن تقديم قراءة تحليلية لأداء البنك من خلال المؤشرات المالية خلال المدة الممتدة بين 2017 و2023، وذلك على النحو الآتي:

الجدول (2) المؤشرات المالية في بنك الإمارات دبي الوطني للمدة (2017-2023)

السنوات	صافي الربح (مليار درهم)	أجمالي الأصول (مليار درهم)	العائد على الأصول (ROA)	العائد على حقوق الملكية (ROE)
2017	8,35	470,4	1,77	14,06
2018	10,0	500,3	2,01	15,68
2019	14,5	683,3	2,12	17,77
2020	6,9	698,0	1,00	8,23
2021	9,0	687,4	1,35	11,13
2022	13,0	741,9	1,75	13,94
2023	22,0	862,7	2,49	19,57

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإمارات دبي الوطني للمدة (2017-2024) تم الاسترجاع من <https://www.emiratesnbd.com/ar>

1. صافي الربح Net Profit تشير البيانات إلى أن المدة بين العامين 2017 و2019 قد تميزت بنمو قوي واستراتيجي في صافي الربح، حيث بلغ نحو (8,35) مليار درهم في العام 2017، وارتفع بشكل مطرد ليصل إلى (14,5) مليار درهم في العام 2019، أي بنسبة نمو

الاقتصادي الملحوظ بعد العام 2021، مع ارتفاع أسعار النفط وتعافي قطاعات السياحة والعقار والخدمات اللوجستية، ساهم في انخفاض نسبة الدين وتحسن المؤشرات المالية الكلية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات بقيت ضمن الحدود الآمنة دولياً (أي أقل من 60%)، وهو ما يعكس سلامة الوضع المالي للدولة، ولذلك تبنت الإمارات سياسة الحفاظ على مسار تنافلي لمستويات الدين العام من خلال ما يأتي (التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد الإماراتية، 2023، ص 11):

- تحسين كفاءة الإنفاق العام.
- تنويع مصادر الدخل الوطني.
- تفعيل أدوات تمويل بديلة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة على النظام المصرفي الإماراتي

مثلت أزمة كورونا تحدياً مباشراً لاستقرار النظام المصرفي الإماراتي، فالقطاع المصرفي في دولة الإمارات يعد من أكثر القطاعات تطوراً وانفتاحاً على الأسواق العالمية، حيث يعتمد على رؤوس أموال واستثمارات أجنبية كبيرة، ويتسم بتكامل قوي مع النظام المالي الدولي، لذلك، كشفت الأزمة عن مدى حساسية المصارف الإماراتية تجاه التقلبات المالية والاقتصادية العالمية (حمادي وآخرون، 2021، 105).

وفي مواجهة هذه التحديات، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن حزمة تحفيزية شاملة بلغت نحو (77) مليار دولار أمريكي (238 مليار درهم)، أي ما يعادل حوالي (19%) من الناتج المحلي الإجمالي، بهدف تعزيز استقرار القطاع المالي ودعم الشركات والأفراد، كما أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (TESS)، والتي تضمنت مجموعة من التدابير والإجراءات⁴ الهادفة إلى احتواء آثار الأزمة وضمان استقرار النظام المالي (طلحة، 2020، 30).

أولاً: بنك الإمارات دبي الوطني Emirates NBD

يُعد بنك الإمارات دبي الوطني⁵ من أكبر المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تأسس عام 2007 نتيجة الاندماج بين بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني. ومن أبرز شركاته: بنك دينيز إي إس (Deniz Bank) في تركيا، وبنك الإمارات الإسلامي، علاوة على عدة شركات استثمارية ومصرفية أخرى، يمارس البنك أنشطته في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات،

⁴ شملت هذه التدابير ما يأتي:

- تأجيل دفعات المقرضين المتأثرين بالجائحة.
- توفير تسهيلات تمويلية بتكلفة صفرية للبنوك المحلية لدعم السيولة.
- خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على الودائع المصرفية.
- الإعفاء من بعض المتطلبات التنظيمية المتعلقة برأس المال والسيولة والتمويل المستقر.

• الإعفاء من الرسوم التشغيلية لنظم الدفع المشغلة من قبل المصرف المركزي.

⁵ يبلغ عدد فروع البنك حوالي (141) فرعاً، علاوة على (740) جهاز صراف آلي في مختلف أنحاء دولة الإمارات، ويمارس نشاطاته كذلك في المملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، وسنغافورة، ومصر، والهند

العام 2021، بدأت النسبة بالتحسن مجدداً لتبلغ (1,35%)، في إشارة إلى عودة النشاط الاقتصادي والتشغيلي للبنك تدريجياً. وفي السنوات اللاحقة، تحديداً 2022 و2023، استمر التحسن في العائد على الأصول حتى بلغ (2,49%) في العام 2023، وهو ما يعتبر مؤشراً ممتازاً على كفاءة الإدارة التشغيلية في إدارة الأصول وتحقيق ربحية مرتفعة. وبذلك يمكن القول إن الأداء المتصاعد للعائد على الأصول خلال مدة التعافي يعكس مرونة البنك العالية في التعامل مع الأزمات وقدرته على استعادة كفاءته المالية بصورة تدريجية ومدروسة.

4. العائد على حقوق الملكية Return on Equity – ROE

أما بالنسبة إلى العائد على حقوق الملكية (ROE)، فقد أظهر البنك أداءً مستقرًا نسبيًا قبل الجائحة، حيث بلغت النسبة (17,77%) في العام 2019، وهو مستوى يعكس كفاءة مرتفعة في استثمار رأس المال وتحقيق عوائد مناسبة للمساهمين، إلا أن العام 2020 شهد تراجعاً حاداً في العائد إلى (8,23%)، نتيجة الضغوط الاقتصادية والمالية التي فرضتها الجائحة، وتراجع ربحية الأنشطة التشغيلية للبنك، وهو ما يعكس انخفاض كفاءة الأصول ومردودية رأس المال في تلك المرحلة الحرجة.

ثانياً: بنك أبو ظبي الأول (FAB)

يعد بنك أبو ظبي الأول (FAB) من أكبر المؤسسات المالية الآمنة على مستوى العالم، تأسس البنك نتيجة اندماج بنك الخليج الأول (FGB) وبنك أبوظبي الوطني (NBAD) في تموز 2016، حيث يقدم مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات والخدمات والتجارب المصرفية المصممة خصيصاً لتناسب احتياجات عملائه، ويواصل استثماراته في الكفاءات البشرية والحلول التكنولوجية، لتوفير أفضل تجربة مصرفية للعملاء، ويدعم طموح النمو لدى المقيمين والمساهمين ورواد الأعمال والاقتصاد المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، من أجل مساعدة عملائه في النمو، وتوزيع شبكة فروع في خمس قارات، يقدم من خلالها علاقاته الدولية، وخبراته الواسعة وقوته المالية لدعم الشركات المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لإدارة أعمالها محلياً وعالمياً.

<https://www.bankfab.com/ar-ac/about-fab>

تشير البيانات الصادرة من قبل بنك أبو ظبي الأول إلى المتانة في الوضع المالي الخاص للبنك من خلال قدرته على استعادة نشاطه بعد مواجهته لأي أزمة على وفق المؤشرات الآتية:

1. صافي الربح (Net Profit)

يلاحظ من الجدول (3) أن صافي الربح في البنك قد تحول تدريجياً صعوداً منذ العام 2017، ثم انخفض في العام 2020 بسبب أزمة كوفيد-19، قبل أن يعود للارتفاع مجدداً في السنوات اللاحقة، إذ نجد أن صافي الربح بلغ (4,278) مليار درهم في العام 2017، في حين أصبح (4,840) مليار درهم في العام 2018، أي بزيادة قدرها (13%) عن العام السابق، أما في العام 2019، فقد سجل البنك تطوراً ملحوظاً في صافي الربح بلغ (12,59) مليار درهم، بمعدل ارتفاع يقارب (2,8) مرة عن السنة السابقة، وفي العام 2020، على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا، فقد

تقدر بحوالي (74%) خلال ثلاث سنوات فقط، ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن الأداء التشغيلي للبنك وتوسع أنشطته الاستثمارية والتمويلية في الأسواق المحلية والإقليمية، إلى جانب تطبيق سياسات مالية رشيدة ساهمت في تعزيز الربحية المستدامة، إلا أن العام 2020 شكل نقطة تحول سلبية حادة في مسار الربحية، حيث تراجع صافي الربح بشكل كبير إلى (6,9) مليار درهم، أي ما يعادل انخفاضاً يقارب النصف مقارنة بعام 2019، ويعود هذا التراجع إلى تأثيرات جائحة كوفيد-19 التي انعكست على النشاط الاقتصادي العام، وأدت إلى ارتفاع مخصصات القروض وانخفاض الإيرادات.

وفي العام 2021، بدأ البنك في استعادة توازنه المالي تدريجياً، حيث ارتفع صافي الربح إلى (9,0) مليار درهم، وهو ما يظهر بداية مرحلة التعافي من آثار الأزمة، أما خلال العامين

2022 و2023، فقد شهد البنك تحسناً كبيراً ومستداماً في الربحية، إذ وصل النمو حتى بلغ (22,0) مليار درهم في العام 2023، وهو أعلى مستوى للربح خلال المدة المدروسة، ويعد هذا الأداء مؤشراً إيجابياً واضحاً على قدرة البنك في تطبيق استراتيجيات مالية فعالة مكنته من تجاوز تداعيات الأزمة واستعادة الربحية بكفاءة تشغيلية ومالية عالية.

2. إجمالي الأصول Total Assets

تظهر البيانات أن إجمالي أصول البنك قد بلغت نحو (470,4) مليار درهم في العام 2017، مما يعكس قاعدة مالية قوية ومتنامية، وخلال الأعوام اللاحقة، استمر البنك في تحقيق نمو ملحوظ في حجم الأصول، حيث بلغ إجمالي الأصول نحو (683,3) مليار درهم في العام 2019 ثم ارتفع إلى (698,0) مليار درهم في العام 2020، ما يبرز استمرارية التوسع في الأنشطة المصرفية على الرغم من التحديات الاقتصادية التي صاحبت الجائحة، وفي العام 2021، سجل البنك انخفاضاً طفيفاً في إجمالي الأصول ليصل إلى (687,4) مليار درهم، إلا أن هذا التراجع لم يكن هيكلياً بل يعكس تعديلاً مؤقتاً في هيكل المحفظة التمويلية، تبعته زيادات تدريجية ومستمرة في العامين 2022 و2023، فقد ارتفع إجمالي الأصول إلى 862,7 مليار درهم في العام 2023، مما يشير إلى توسع البنك إقليمياً وتزايد قاعدة العملاء، علاوة على نمو القروض والودائع وتنوع الاستثمارات، ويمكن القول إن الزيادة في إجمالي الأصول من (470) مليار درهم في العام 2017 إلى (862) مليار درهم في العام 2023 تعكس قوة المركز المالي للبنك، مع المحافظة على الاستقرار المالي والربحية في آن واحد.

3. العائد على الأصول Return on Assets – ROA

تُعد نسبة العائد على الأصول (ROA) من أهم مؤشرات كفاءة استخدام الموارد في توليد الأرباح، وخلال المدة 2017-2019، شهد البنك تحسناً ملحوظاً في هذه النسبة، حيث ارتفعت من (1,77%) في العام 2017 إلى (2,12%) في العام 2019، مما يعكس ارتفاع كفاءة

البنك في توزيع أصوله لتحقيق عائد مستقر ومتصاعد، أما في العام 2020، فقد تأثر العائد سلباً بالأزمة، إذ انخفض إلى (1,00%)، وهو تراجع طبيعي نتيجة انكماش الأنشطة الائتمانية وزيادة مخصصات الديون خلال مدة الجائحة، وفي

تمكن البنك من تحقيق نسب نمو إيجابية في أرباحه التشغيلية خلال الاعوام 2021 و2022 و2023، مما يدل على مرونته في مواجهة التحديات الاقتصادية وفاعلية استراتيجياته في تحسين العائد على استثماراته .

4. العائد على حقوق الملكية (ROE)

يُلاحظ أن العائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة قد حقق أعلى مستوياته في العامين 2017 و2018، بما نسبته (15,04%) و(16,30%) على التوالي، لينخفض تدريجياً في العام 2019، كما أن أدنى مستوياته كانت في العام الأزمة 2020 بما نسبته (9,69%)، في حين شهد معدل العائد على حقوق الملكية ارتفاعاً تدريجياً بما نسبته (13,16%) في العام 2023، ويعكس ذلك كفاءة الإدارة في حسن توظيف أموال المستثمرين، باستثناء عام الأزمة الذي تأثر فيه الاقتصاد ككل بانخفاض العائد المصرفي إلى الحد الأدنى (9,69%)، لقد أظهر بنك أبو ظبي الأول أداءً قوياً بشكل عام خلال المدة، مع قدرة واضحة على التعافي بعد الأزمات، وكانت أبرز التحديات : الحفاظ على كفاءة الربحية بالتوازي مع النمو في الأصول إذ استمر الاتجاه التصاعدي في الأرباح وتحسن مؤشرات العائد، مما جعله يعزز موقعه كأحد أقوى البنوك إقليمياً .

الجدول (3) المؤشرات المالية في بنك أبو ظبي الأول للمدة (2017_2023)

السنوات	صافي الربح (مليار درهم)	أجمالي الأصول (مليار درهم)	العائد على الأصول (ROA)%	العائد على حقوق الملكية (ROE)%
2017	4,278	644,1	1,61	15,04
2018	4,840	744	1,73	16,30
2019	12,59	821	1,53	11,66
2020	10,55	919	1,15	9,69
2021	12,54	1,001	1,25	11,13
2022	13,42	1,110	1,21	11,67
2023	16,51	1,169	1,41	13,16

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول للمدة من(2017_2023) تم الاسترجاع من <https://www.bankfab.com/ar-sa>

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

من أهم الاستنتاجات ما يأتي :

1. كشفت الأزمة أن القطاع المصرفي الإماراتي يتميز بالمرونة والكفاءة في التعامل مع أزمة كورونا والتعافي المبكر منها، مما شجع على هذا الاستقرار الأمني والتفوق الربحي للمصرفين، إلا أن التعافي كان مختلفاً للمصرفين إذ تمكن بنك الإمارات دبي الوطني من تحقق اعلى معدلات الربحية والعائد على الأصول، وأما بنك أبو ظبي الأول حافظ على نموه الثابت مما يعكس استخدام سياسة إدارة المخاطر على المدى الطويل وان هذا التنوع بين سياسات المصارف يخلق نظاماً متوازناً قادر على التعامل مع الأزمات بسهولة

بلغ صافي الربح (10,55) مليار درهم بانخفاض نسبته (20%) عن العام السابق، وهو تراجع طبيعي يُعزى إلى تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي ككل، ومع ذلك، أظهر بنك أبو ظبي الأول قدرة قوية على التعافي التدريجي بفضل كفاءته التشغيلية العالية وإدارته المالية المتوازنة، حيث بدأ البنك ابتداءً من العام 2021 بتحقيق أداء مالي متحسن ومنتاج، حيث عمل البنك على تنفيذ سياسات مالية متوازنة تستند إلى التوسع المدروس في الأنشطة المصرفية وتنوع محفظته الائتمانية والاستثمارية، مما انعكس إيجابياً على الربحية الصافية، وبحسب تقرير البنك المركزي الإماراتي، فقد واصل البنك تحقيق أداء قوي خلال الأعوام اللاحقة، إذ ارتفع صافي الربح إلى (12,54) مليار درهم في العام 2021 بنسبة نمو بلغت (19%) عن السنة السابقة، وواصل ارتفاعه ليصل إلى (16,51) مليار درهم في العام 2023، وبهذا يكون البنك قد حقق معدل نمو تراكمي في الأرباح بلغ (35,8%) خلال المدة الممتدة من العام 2021 إلى 2023، مما يعكس نجاح استراتيجياته في التوسع المالي وتحسين كفاءة التشغيل .

2. إجمالي الأصول

يلاحظ أن إجمالي أصول بنك أبو ظبي الأول قد شهد نمواً متواصلاً خلال مدة الدراسة، إذ بلغ إجمالي الأصول نحو (641) مليار درهم في العام 2017، وارتفع إلى (744) مليار درهم في العام 2018، بنسبة زيادة تقدر بحوالي (11%)، وهو ما يعكس توسع البنك في نشاطاته التمويلية والاستثمارية خلال تلك المدة، وفي العام 2019، ارتفعت الأصول لتصل إلى نحو (819) مليار درهم، بينما واصل البنك تحقيق نمو ثابت في العام 2020، ليصل إجمالي الأصول إلى (910) مليارات درهم، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي رافقت الأزمة العالمية، ويظهر هذا الأداء أن البنك استطاع الحفاظ على استقراره المالي من خلال إدارة رشيدة للمخاطر وسياسات متوازنة للإقراض والاستثمار، أما في الأعوام اللاحقة، فقد واصل البنك أداءه التصاعدي، إذ بلغت قيمة الأصول (1,069) تريليون درهم في العام 2023، وهو ما يشير إلى قدرته على توسيع محفظته الائتمانية وتعزيز مركزه المالي في السوق المصرفي المحلي والإقليمي، ويُعزى هذا النمو إلى استراتيجيات البنك في التنوع الاستثماري وإدارة رأس المال بكفاءة عالية، ما ساعده في تحقيق معدلات نمو مستدامة ومتوازنة، في ظل المنافسة القوية داخل القطاع المصرفي الإماراتي .

3. العائد على الأصول (ROA)

يلاحظ من خلال البيانات أن العائد على الأصول قد سجل أعلى مستوياته في العام 2018 بنسبة (1,73%)، مقارنة بنسبة (1,15%) في العام 2017، ثم لترتفع قليلاً في العام 2019، حيث بلغت (1,53%)، لتعاود الانخفاض إلى (1,15%) في العام 2020، إلا أن الأداء المالي للبنك بدأ يتحسن تدريجياً خلال السنوات اللاحقة، إذ ارتفع العائد على الأصول ليصل إلى مستويات قريبة من تلك المسجلة قبل الأزمة، مما يعكس قدرة البنك على استعادة كفاءته التشغيلية وإدارته الفعالة للموارد المالية، ويظهر أداء بنك أبو ظبي الأول خلال مدة الدراسة تحسناً واضحاً في مؤشر العائد على الأصول (ROA)، إذ

شكر وتقدير:

لا احد أو ذكر اي شخص اخر.

References:

1. Ibrāhīm Muṣṭafā, Aḥmad al-Zayyāt, Hāmid 'Abd al-Qādir, Muḥammad al-Najjār (1989). Al-Mu'jam al-Wasīṭ. Dār al-Da'wah, Istanbul, Turkey.
2. Makkāwī, Muḥammad Maḥmūd (2012). Al-Azmāt al-Iqtisādiyyah al-Ālamiyyah. Dār al-Fikr wa al-Qānūn li al-Nashr wa al-Tawzī', al-Manṣūrah, Egypt.
3. Ḥammādī, Sa'd Shāhīn, wa Jarrāḥ, Na'im Ṣabāḥ (2021). Al-Āthār al-Iqtisādiyyah li Fayrūs Kōfīd-19 'Ālamiyyan wa Iqlīmiyyan wa Maḥalliyyan. Bayt al-Ḥikmah, Baghdad, Iraq.
4. Al-Asadī, Yūsuf 'Alī 'Abd, wa Kāzim, Ḥusayn Jawād (2016). Taḥlīl Zāhirat al-Azmāt al-Māliyyah wa Subul al-Iḥtiyāt minhā. Majallat al-Iqtisādī al-Khalījī, University of Basra, Vol. 32, No. 28.
5. Al-Ṣā'igh, Muḥammad Yūnis, wa al-Laylah, Shaymā' 'Abd al-Sattār Jabr (2017). Al-Azmāt al-Māliyyah al-Ālamiyyah: Asbābuhā wa Subul Tajannubihā. Majallat al-Rāfidain lil-Ḥuqūq, University of Mosul, Vol. 15, No. 52.
6. 'Awwād, Sa'd Salmān, wa Aḥmad, Wasan Yaḥyā (2019). Ta'thīr Ṣiyāghat al-Ma'āyir al-Muḥāsibiyah fī al-Iblāgh 'an Natā'ij al-Azmāt al-Māliyyah fī al-Bī'ah al-'Irāqīyah. Majallat al-Idārah wa al-Iqtisād, University of Mustansiriyah, Vol. 42, No. 118.
7. Ṭāhā, Ziyād 'Izz al-Dīn (2022). Dirāsāt al-Tajribah al-Imārātiyyah fī al-Tanwī' al-Iqtisādī ma' Imkāniyyat Muḥākātihā lil-Iqtisād al-'Irāqī. Al-Majallah al-'Irāqīyah lil-'Ulūm al-Iqtisādiyyah, University of Mustansiriyah, College of Administration and Economics, Vol. 20, No. 69.
8. Ni'mah, Nagham Ḥusayn (2022). Ṣanādīq al-Tharwah al-Siyādiyyah wa Dawruhā fī Idārat al-Azmāt al-Māliyyah ma' Ishārah Khāṣṣah lil-'Irāq. Majallat al-'Ulūm al-Māliyyah wa al-Muḥāsibiyah, Ministry of Finance, Vol. 2, No. 6.

2. إن الاقتصاد الاماراتي يشهد تنوعاً اقتصادياً مؤثراً ، محاولاً بفضل حُسن ادارته الرشيدة وسياساتها الاقتصادية المتنوعة التخلص من الاعتماد الكلي على الاقتصاد الريعي
3. إن القطاع المصرفي في دولة الامارات قطاع منفتح على المتغيرات الاقتصادية اقليمياً ودولياً ، مما جعله أكثر حساسية تجاه الأزمات المالية وأكثر تأثراً بها .
4. عادة ما يتم الاعتماد على السياسات النقدية والمالية بمواجهة الأزمات المالية ، مما يؤدي خلال مدة وجيزة عودة الاقتصاد الى التعافي وتجاوز هذه الأزمات لاسيما منها أزمة كوفيد – 19 .
5. أما فيما يتعلق بالفرضية ، فمن حيث المبدأ ثبت وجود علاقة سلبية بين الأزمات المالية وأداء القطاع المصرفي في الامارات العربية المتحدة .

ثانياً : التوصيات

يوصي البحث بما يأتي :

1. على الإمارات العمل على الانتقال من البنوك القوية الى نظم أكثر صرامة تعزز من قوة النظام المالي واستقراره المصرفي المالي المتكامل، أي العمل على أن تكمل البنوك بعضها البعض الآخر من حيث القوة والمتانة، إذ يصبح النظام ليس مجرد مقاوم للأزمات وأن ما مستفيداً منها من خلال قدرتها في التعامل مع مراحل الأزمة كافة بالاعتماد على قوته.
2. نبغي على الحكومة الإماراتية أن تبذل جهوداً كبيرة من أجل تعزيز دور القطاع المصرفي ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة بما يسهم في زيادة الوعي المجتمعي من أجل القدرة على التصدي لأي أزمة مالية أو اقتصادية تحدث في المستقبل .
3. الاطلاع على الأزمات السابقة ، ومعرفة كيف يمكن تجاوزها من أجل الاستفادة من هذه التجارب في المستقبل والقدرة على التصدي للأزمات بكل سهولة .
4. من الضروري الاعتماد على سياسات مالية ونقدية أكثر تطوراً وصرامة لمواجهة أي أزمة من الممكن أن تحدث لان هذه السياسات لها دور فعال في التصدي للأزمات بأسرع وقت ممكن .
5. ما بعد الأزمات من الضروري أن تأخذ المصارف بعين الاعتبار الأضرار التي لحقت بالعملاء وعليها أن تهتم بمصالحهم وحقوقهم من ضمن حزمة الاجراءات التي تضعها لغرض التعافي من هذه الأزمات .

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

18. Bank al-Imārāt Dubayy al-Waṭanī (2017–2024). *Al-Taḳārīr al-Sanawīyyah*. Retrieved 10 February 2024, from <https://www.emiratesnbd.com/ar>
19. Al-Majlis al-Waṭanī lil-I'lām (2024). *Taḳrīr 'an al-Nashāt al-Iqtisādī fī al-Imārāt*. Retrieved 15 January 2025, from <https://www.moet.gov.ae/economic-report>
20. Askari, H., & Mirakhor, A. (2015), *The next financial crisis and how to save capitalism*, NY: Palgrave Macmillan, New York.
21. Mishkin, F. S. (1996). *The channels of monetary transmission: Lessons for monetary policy*, NBER Working Paper. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
22. Servén, L., & Perry, G. E. (2005). *Argentina's macroeconomic collapse: Causes and lessons*. In J. Aizenman & B. Pinto (Eds.), *Managing economic volatility and crises: A practitioner's guide*, Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press.
23. Pop, C. (2009). *The financial crisis of 2007–2008: A review of the timeline and of its causes*, Studia Universitatis Babeş-Bolyai, Negotia, Published by Babeş-Bolyai University, Volume(54), Issue (2) .
24. Sachs, J. D., Tornell, A., & Velasco, A. (1996). *The Mexican peso crisis: Sudden death or death foretold?* Journal of International Economics, Published by Elsevier, Volume(41), Issue (3-4).
25. Salvador, B., & Ikeda, A. A. (2018). *Brand crisis management: The use of information for prevention, identification and management*. Revista Brasileira de Gestão de Negócios, Published by Fundação Escola de Comércio Álvares Penteado (FECAP), Volume(20), Issue (4).
26. Statista. (2024). *UAE national debt in relation to gross domestic product (GDP) until 2022*. Retrieved December 9, 2024, from <https://www.statista.com/statistics/297818/uae-national-debt-in-relation-to-gdp>
9. Bin Sā'id, 'Abd al-Raḥmān (2009). In 'ikāsāt al-Azmāt al-Māliyyah 'alā Istiqrār al-Niẓām al-Naqdī al-Dawlī (Dirāsāt Hālat al-Azmah al-Māliyyah al-'Ālamiyyah 2007). Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Ben Youssef Ben Khedda.
10. Ḥamzah, Maghmūl (2012). *Tikrāriyyat al-Azmāt al-Māliyyah wa In'ikāsātuhā 'alā al-Iqtisādiyyāt al-Naḳḳīyyah – Hālat al-Duwal al-'Arabiyyah*. Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algiers.
11. 'Alī, Tabārak Nu'mān, wa Ni'mah, Nagham Ḥusayn (2022). *Ṣanādīq al-Tharwah al-Siyādiyyah wa Dawruhā fī Idārat al-Azmāt al-Māliyyah ma' Ishārah Khāṣṣah lil-'Irāq*. Majallat al-'Ulūm al-Māliyyah wa al-Muḥāsibīyyah, Ministry of Finance, Vol. 2, No. 6.
12. 'Aṭīyyah, Aḥmad Sajjād 'Abd al-Ḥasan (2025). *Al-Iqtisād al-Dā'irī lil-Karbūn fī Da'm al-Tanmiyah al-Mustadāmah: Tajārib Duwal Mukhtārah ma' Ishārah Khāṣṣah lil-'Irāq*. PhD Dissertation, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah.
13. Najāh, Habbāl Najāh (2016). *Dawr Ṣundūq al-Naqd al-Dawlī fī Mu'ālijat al-Azmāt al-Māliyyah (Dirāsāt Hālat al-Yābān)*. Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Mohammed Khider.
14. Ṭalḥah, al-Walīd Aḥmad (2020). *Al-Tadā'iyāt al-Iqtisādiyyah li Fayrūs Kōrōnā al-Mustajadd 'alā al-Duwal al-'Arabiyyah*. Arab Monetary Fund.
15. Al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Iḥṣā' bi-Duwal Majlis al-Ta'āwun li-Duwal al-Khalīj al-'Arabiyyah. *Al-Iḥṣā'īyyāt wa al-Nasharāt*. Retrieved 10 April 2025, from <https://gccstat.org/ar/statistic/publications>
16. Al-Bank al-Markazī al-Imārātī (2023). Retrieved 3 January 2025, from <https://www.centralbank.ae/ar>
17. Bank Abū Ḍabī al-Awwal (2024). *Al-Taḳārīr al-Sanawīyyah*. Retrieved 5 February 2024, from <https://www.bankfab.com/ar-sa>